

## تمويل مشاريع الطاقة في الأردن من خلال صكوك التمويل الإسلامي

وائل محمد عربيات \*

### ملخص

تناول هذا البحث موضوعاً من الموضوعات الهامة التي تحتاجها الدول في الوقت الحاضر والتي يتم التنازع عليها في العالم وهي مشكلة الطاقة حيث تتوزع الثروات في العالم، تشير الدراسات الى وجود كميات كبيرة من الصخر الزيتي في الاردن إلا ان الاشكالية في استخراجها، حيث يعتبر الجانب التمويلي هو العائق الاكبر امام هذا المشروع. وقد احتلت اليات التمويل الاسلامي مكانة كبيرة في العالم من حيث قدرتها على ايجاد الحلول لكثير من المشاكل الاقتصادية وتوفير المتطلبات اللازمة للحياة الكريمة للفرد والمجتمع، و في هذا البحث تم التركيز على الية الصكوك الاسلامية وقدرتها على تمويل مشاريع الطاقة، حيث خلص البحث الى ان الصكوك اداة فاعلة في تمويل المشاريع وسد عجز السيولة المالية وأنها قادرة على تمكين المواطنين من الاستفادة من المشاريع الحكومية مما يزيد من دخل الفرد وأنها تساهم في دعم الناتج المحلي الاجمالي، وهذه الصيغة تمكن المواطن من الدخول كشريك لمدة محدودة مع القطاع العام بدلاً من دخول الشركات الاجنبية وحدها وهي أشبه ما تكون بالخصخصة المؤقتة، كما ان وجود قانون للصكوك في الاردن سيمكن الحكومة والأفراد من تطبيق هذه الآلية وإيجاد فرص استثمارية وحل المشاكل التي يعاني من المواطن خاصة فيما يتعلق بارتفاع فواتير الكهرباء والطاقة عموماً وكذا الحكومة التي تستهلك معظم موازنتها في دفع فاتورة الكهرباء .

وقد جمعها صيغة تمويل مشاريع الطاقة من خلال نظام الصكوك بين أكثر من صيغة من صيغ التمويل الاسلامي كالاستصناع والمضاربة والمشاركة المنتهية بالتمليك بين مجموعة من الصيغ كلها جائزة من الناحية الشرعية ولا اشكال في الجمع بينها كما يمكن تأسيس صندوق لمواجهة مخاطر الاستثمار عند تمويل المشاريع بنظام الصكوك بحيث تنقضى مخاطر التعثر عند اطفاء الصكوك، ولا اشكال في ذلك من الناحية الشرعية.

**الكلمات الدالة:** تمويل، الطاقة، صكوك اسلامية.

### المقدمة

الأردن من خلال نظام صكوك التمويل الاسلامي متاولا تعريف الصكوك الإسلامية وبيان الألفاظ ذات الصلة -والفرق بين الصكوك وغيرها من الأدوات المالية كالفرق بين الأسهم والصكوك، والصكوك والسندات وبيان أنواعها- لا داعي لها، لها داعي حيث انها تتعلق ببيان الفرق بين الصكوك وبين غيرها من الصيغ والأدوات التمويلية وضيغ الاستثمار حيث تتداخل ولا بد من بيان الفرق وحجم سوق الصكوك في العالم وأماكن تركزه.

كما يتناول هذا البحث صكوك التمويل الإسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال قانون صكوك التمويل وكذا نظام عقود صكوك التمويل الاسلامي وتعليمات إصدار الصكوك وهيئة مالكي الصكوك وتعليمات إدراج الصكوك وغيرها إضافة إلى تناوله آلية تطبيق قانون الصكوك لتمويل مشاريع الطاقة وخاصة الصخر الزيتي والمزايا التي يحققها هذا النظام، والتكليف الفقهي لهذه العملية.

### مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

يحتل نظام الصكوك مكانة بارزة في الوقت الحاضر، خاصة فيما يتعلق في قدرته الديناميكية على الدخول في المشاريع بسهولة وحشد رأس المال اللازم لها، وفي ذات الوقت قدرته على الخروج منها وتسييلها والدخول في مشاريع أخرى.

وقد أصبح نظام الصكوك في الوقت الحاضر علامة من علامات نجاح الاقتصاد في الدول التي تتعامل بها.

وقد تبنت المملكة الأردنية الهاشمية نظام الصكوك وأصدرت له قانوناً خاصاً، مما سيؤدي إلى الاستفادة منه في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية والمشاريع الكبرى وبرأس مال محلي.

ويسلط هذا البحث الضوء على تمويل مشاريع الطاقة في

\* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/08/16، وتاريخ قبوله 2016/07/17.

الصكوك المالية الإسلامية عبارة عن وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستنثر حصيلة البيع سواء من الجهة المصدرة أو بدفعه إلى الغير للاستثمار نيابة عنها، وتعمل على ضمان تداوله وتنظيمه، ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار<sup>4</sup>.

ويرى العبادي أن هذا التعريف يشير إلى تميز الصكوك بالسمات الآتية:-<sup>5</sup>

- الصك وثيقة تثبت الحق لصاحبها في الملكية بالاشتراك مع الغير.

- لكل صك قيمة مالية محددة مسجلة عليه.

- تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك.

- يمثل الصك نصيباً شائعاً في موجودات وحقوق المشروع وديونه التي عليه للغير، ولهذا، فإن انتقال حق الملكية لا يرد على الصك بل على ما يدل عليه من صافي قيمة الأعيان والحقوق.

- صاحب الصك يستحق المشاركة في ناتج المشروع الممول من أموال الصك، فيحصل على نصيبه من العائد ويتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثله الصك، باعتباره رب مال في اختصاصه يملكه وما يطرأ عليه من عوارض.

- شروط التعاقد تحددها نشرة إصدار الصك، وهي تشمل على البيانات والمعلومات المطلوبة شرعاً في التعاقد.

- هناك علاقات تنشأ بالتعامل بالصكوك بين الأطراف، فتوجد علاقة بين حامل الصك وغيره من حملة الصكوك، وهذه علاقة بين الشركاء في ملك واحد، وعلاقة بين حملة الصكوك والجهة المصدرة له، وهي علاقة رب مال بمضارب وليست علاقة دائن بمدين. أو علاقة وكالة حسب الاتفاق

- الصكوك المالية الإسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل، أو غير ذلك من المحظورات الشرعية في المعاملات.

وقد عرفها قانون صكوك التمويل الإسلامي الأردني لسنة 2012 بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية المشروع تصدر بأسماء مالكيها مقابل ما يقدمون من أموال لتنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق العائد لمدة تحدد في نشرة الإصدار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها"<sup>6</sup>.

فالتصكيك هو عملية إصدار الصكوك، وهو في المعاملات الإسلامية يتضمن تحويل أصول حقيقية لا ديون قائمة في الذم إلى أوراق مالية قابلة للتداول مثل العقارات والطائرات والسيارات

1- ما هي الصكوك وما هي صكوك التمويل الإسلامي؟  
2- (ما الفرق بين الصكوك وغيرها من الألفاظ ذات الصلة كالتصكيك والتوريق؟

3- ما الفرق بين الصكوك وغيرها من الأدوات المالية التي تتشابه معها عند التطبيق كالأسهم والسندات؟

4- ما هي أنواع وأشكال صكوك التمويل الإسلامي؟ (هذه الأسئلة خارجة عن نطاق البحث

5- ما هي صكوك التمويل الإسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية؟

6- ما هي الجهود أو العثرات التي واجهت الأردن لتمويل مشاريع الطاقة وبخاصة الصخر الزيتي؟

7- ما هي آلية تمويل مشاريع الطاقة من خلال نظام صكوك التمويل الإسلامي؟

8- ما هي مزايا تمويل مشاريع الطاقة في الأردن من خلال نظام الصكوك.

9- ما هو التكيف الفقهي لهذه العملية؟

### المطلب الأول:- تعريفها وماهيتها

الصك لغة:- هو الذي يكتب للعهد وجمعه صكوك وصكاك وكانت الأرزاق تسمى صكاكا، لأنها كانت تخرج مكتوبة، حيث كان الأفراد يكتتبون للناس بأرزاقهم وأعطياتهم كتباً<sup>1</sup> فهي وثيقة اعتراف بالمال المقبوض ونحوه بمعنى أنها وثيقة تثبت حقا في ملك. والصكاك إما أن يكون حافظ الصكوك أو كاتب صكوك أو تسديد صكوك<sup>2</sup>

كما شاع استخدام الصك والصكوك في العمل المالي الإسلامي ويعبر بها عن الورقة المالية التي تثبت حقا لصاحبها في ملكية شائعة لموجود أو موجودات، ومنها التصكيك أي تحويل الموجودات إلى صكوك وطرحها للبيع.

ينبغي القول: بأن لفظ التوريق ذو صلة بالتصكيك إلا أن البعض<sup>3</sup> يرى بأن التوريق والتصكيك كلمتان مترادفتان، حيث جاء في المعيار الشرعي رقم 17 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "التوريق: ويطلق عليه التصكيك والتسديد، وهو تقسيم الموجودات من الأعيان أو المنافع أو هما معا إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار صكوك بقيمتها، ولقد أوصى البيان الختامي لندوة البركة الثانية والعشرين المنعقدة عام 1423هـ/2002م باختيار تسمية التصكيك بديلا عن التوريق الذي يقصد به في التطبيق المالي المعاصر تحويل الديون إلى سندات، واستعمال التصكيك هو ما يأخذ به التطبيق فعلا في المؤسسات المالية الإسلامية.

تعريف الصكوك الإسلامية:

التقليدية التي تمثل ديونا وفوائد، والتي صدرت قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي بحرماتها<sup>12</sup> فعملية إصدار الصكوك تسمى التصكيك وكذلك تسمى التوريق والتسنييد وهي جميعها بمعنى واحد، فالتصكيك نسبة إلى الصكوك وهو ما ينتج عن العملية المذكورة، والتوريق إلى الأوراق المالية والتسنييد إلى السندات، غير أن الغالب في المصرفية الإسلامية استخدام لفظ التصكيك. وهو عبارة عن تحويل أصول موجودة إلى صكوك وإصدارها لتمويل مشروع محدود.

أما بالنسبة للمعاملات التقليدية فإنه يقصد بالأصول؛ الديون القائمة في الذمم، فالبنك الذي أقرض عملاءه لشراء المنازل يمكن أن يجمع ديونهم في وعاء ويصدر مقابلها أوراقا مالية، يشترها المستثمرون، وكذا الشركات المصدرة لبطاقات الائتمان يمكن أن تجمع ديون حملة البطاقات في وعاء ثم تباعها على صفة سندات قابلة للتداول

وبذلك فإن التصكيك عبارة عن إصدار أوراق مالية قابلة للتداول تستند إلى وعاء يتضمن أصولا تتحول ملكيتها (بالبيع) من مالكها الأول؛ (مولد الأصول) إلى شركة ذات غرض خاص تسمى مصدر الصكوك تشتري تلك الأصول بقيمة نقدية، وتدفع الثمن للبائع من حصيلته الصكوك الصادرة عنها".<sup>13</sup>

إن الصكوك هي الثمرة المرجوة من عملية التصكيك والتوريق والتسنييد فعندما يتم تسهيل الأصول القائمة يتم تسهيلها من خلال التصكيك والتوريق والتسنييد فيكون الصك هو الورقة المالية والسند المالي الذي يمثل حصة شائعة في ملكية ذلك المشروع المسيل، وكذلك يمثل هذا الصك أو السند أو الورقة المالية شراكة وحصة شائعة في إنشاء مشروع معين.

والملاحظ هنا أن النظام المصرفي الإسلامي يستند إلى أصول حقيقية لا إلى مجرد ديون تؤثر فيها الاهتزازات المالية التي لا تؤثر في النظام الإسلامي لاستناد الإصدار إلى أصول حقيقية ثابتة تمثل شيئا موجودا على أرض الواقع، لا تقع عليه إشكالات الهبوط والتذبذب في أسعار العملات ولا مشاكل التضخم وضعف القوة الشرائية ولا إشكالات البيوع الوهمية والتداولات الرقمية التي هي عبارة عن أرقام على الشاشات لا تستند إلى شيء على أرض الواقع

فعندما يحصل الانهيار فيها لا تجد شيئا يمثل خط أمن حقيقي يركز إليه الاستثمار عند مواجهته لأي مخاطر مما يعني أن الهبوط والانهيار سيكون كارثيا ومدمرا

وهذا ما حصل عندما عصفت الأزمة المالية العالمية التي كانت نتائجها كارثية على النظام الرأسمالي. ولذا تنامت دعوات في العالم لتبني نظام الاقتصاد الإسلامي والتعامل من خلال المصرفية الإسلامية، وظهرت تساؤلات تطرح هل تأهلت وول

المؤجرة... الخ وذلك عن طريق الشراء مباشرة من المالك الأول (مولد الأصول) كما أن عملية إصدار الصكوك قد تكون بهدف استخدام الأموال التي جرى جمعها من إصدار الصكوك في شراء أصول جديدة لغرض المتاجرة أو التأجير أو في إنشاء مشروع متكامل<sup>7</sup>

وقد عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاط استثماري معين، وبعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب يبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله"<sup>8</sup>

ويلاحظ أن هذا التعريف يقترب كثيرا من تعريف القانون الأردني فالصك عبارة عن وثيقة تعطي حقا لصاحبها وتمثل حصة في ملكية مشروع معين فكأن المشتري أصبح شريكا في هذا المشروع غير أن شراكته في هذا المشروع ليست دائمة بل محدودة يتحقق خلالها أي عائد لمالك الصك.

وواضح أن هذه التعريفات لا تشير إلى كون هذه الصكوك تمثل ديناً على مصدرها أو تعتبر ديناً لحاملها كما هو الحال في السندات المالية فهي حصص في المشروع تشارك في عملية الربح والخسارة.

### المطلب الثاني الألفاظ ذات الصلة

تتشابه كلمة الصكوك مع كلمة التصكيك مع كلمة التوريق مع كلمة التسنييد

تستخدم هذه الكلمات ويراد منها ذات المعنى في النظام الاقتصادي الإسلامي

أ- الصكوك أوراق مالية متساوية القيمة تمثل أعيانا ومنافع وخدمات معا أو إحدهما مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا - وقد سبق بيانه-

ب- التوريق:- أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية قابلة للتداول تقليلا للمخاطر وضمانا للتدفق المالي المستمر للسيولة النقدية للبنك<sup>9</sup>

ج- التصكيك:- وضع موجودات دارة للدخل ضمانا أو أساسا مقابل إصدار صكوك تعتبر هي ذاتها أصولا مالية<sup>10</sup>.

فهو عملية تجميع وتصنيف الأصول المضمونة منها وغير المضمونة وتحويلها إلى صكوك ثم بيعها على المستثمرين<sup>11</sup> فالتصكيك إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا. وبهذا التعريف تخرج السندات

وفي العادة الصك يمثل حقوقاً في موجودات متنوعة، بعضها يكون حقوقاً على المشاع في شركات أسهم وبعضها أعيان تستغل مباشرة بمعرفة مدير الاستثمار، كما أن علاقة حامل الصك بمدير الصكوك تختلف عن علاقة حامل السهم بإدارة الشركة، فحامل الصك ليس له الحق في تعيين إدارة الصكوك ولا في عزلها وإن كان له الحق في بيع صكه للغير، تماماً كما يحق لحامل السهم بيعه للغير.<sup>15</sup>

**ثانياً:- الفرق بين الصكوك والسندات:**

يعرف السند على أنه " قرض طويل الأجل تتعهد الشركة المقترضة بموجبه أن تسدد قيمته في تواريخ محددة"<sup>16</sup> ويترتب على الجهة التي أصدرت السندات لصالحها دفع قيمتها الاسمية محددة ومع فوائد محدودة سلفاً على مبالغها.

والسندات الاستثمارية التي تصدرها الدولة هي ما تعرض للجُمهور لغرض استثمار رؤوس الأموال فيها مقابل فائدة بنسبة مضمونه، ويعين إطفائها بإعادة رأس المال والفوائد في موعد محدد، والسندات من الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة أو المؤسسات أو الدول.<sup>17</sup>

غير أن هذه السندات تمثل قرضاً على الجهة التي أصدرتها وتلتزم بردها مع الفوائد وهنا تظهر حرمتها، بخلاف الصكوك التي هي قابلة للربح والخسارة و الربح فيها غير معروف ولكنها محددة النسبة من الأرباح وليس من رأس المال وعليه يكون حامل الصك بمثابة الشريك اما حامل السند فبمناخبة المقرض.

هذا المطلب مكرر، ثم لا لزوم له في البحث

**المطلب الرابع أنواع الصكوك:-**

تتنوع الصكوك إلى أنواع عديدة تتحقق من خلالها أهداف متعددة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ذلك:-

**أولاً: صكوك المضاربة:**

هي التي يقوم من خلالها المصرف الإسلامي مصدر الصكوك بتقديم رأس مال الصكوك إلي مستثمر، ويحدد حصة كل طرف في الربح وتسلم الأموال للمستثمر باعتباره مضارباً، وهي صالحة للأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، فتمول الأصول والمواد الخام والنفقات المتغيرة الأخرى وتصلح في مجالات التصنيع والمقاولات وغيرها.<sup>18</sup>

**ثانياً: صكوك الإجارة:**

فتستثمر حصيلتها في شراء أصول إنتاجية علي أن يعاد تأجيرها إلي مستخدمها، ومعني ذلك أنها تقع علي أعيان تصلح لاستغلال منفعتها، مع استمرار بقائها لفترة طويلة نسبياً، وتصلح هذه الصيغة للأنشطة الاستثمارية المتوقع لها توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ويمكن أن تنتهي الإجارة بالتملك إذا تضمنت

ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية - كما جاء في صحيفة ذي أوبزيرفر البريطانية -

لا شك أن عملية التصكيك المستندة لأصول وليست للديون لها أثر كبير في التنمية الاقتصادية من حيث تنمية مولدات الدخل أو المساهمة في تحسين المنتجات من خلال تطوير الأصول وعوامل الإنتاج إضافة إلى تحسين البنى التحتية مما يسهم بدوره في تحقيق التنمية والتطور.

"ويعتبر التوريق بديلاً لوسائل الحصول على التمويل الأخرى مثل الاقتراض من مؤسسات أخرى أو زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، وما ينطوي عليه كلاهما من قيود ومشكلات، كما أنه يعمل على تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة في صورة نقدية يمكن للمنشأة توظيفها مرة أخرى مما يؤدي إلى توسيع حجم الأعمال.

ويؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان، فالمؤسسة التي تورق بعض أصولها لا تكون مسئولة عن الوفاء بها لحملة الأوراق المالية، وبالتالي كأنها بالتوريق نقلت مخاطر الائتمان إلى الغير وقامت بتفتيتها بتوزيعها على حملة الصكوك..."<sup>14</sup>

**المطلب الثالث:- الفرق بين الصكوك وغيرها من الأدوات المالية**

**أولاً:- الفرق بين الصكوك والاسهم:**

((تنتشر الصكوك مع الأسهم في خاصية أن كليهما حقوق على المشاع في موجودات متنوعة، اقتنيت بغرض الاستثمار، ومن ثم توزيع الأرباح على حاملها، كما أن الموجودات تدار من جانب جهة معينة تكون مسئولة قبل حملة الأسهم والصكوك. إلا أن الصكوك تختلف عن الأسهم في أن السهم يمثل في العادة ملكية على المشاع في شركة معينة، وفي أن حامل السهم له حقوق مباشرة على إدارة الشركة، فله صوت في تعيين الإدارة وفي عزلها، كما أن له صوتاً في إقرار الحسابات الختامية وتوزيع الأرباح، فضلاً عن أن السهم يمثل حصة على المشاع في موجودات أكثر من شركة مساهمة، وذلك حين يكون السهم حصة في شركة قابضة، ذات شركات تابعة. لكن السهم لا يعطي حامله حقوقاً مباشرة في إدارة الشركات التابعة من خلال تأثيره على إدارة الشركة الأم.

عزلها، كما أن له صوتاً في إقرار الحسابات الختامية وتوزيع الأرباح، فضلاً عن أن السهم يمثل حصة على المشاع في موجودات أكثر من شركة مساهمة، وذلك حين يكون السهم حصة في شركة قابضة، ذات شركات تابعة. لكن السهم لا يعطي حامله حقوقاً مباشرة في إدارة الشركات التابعة من خلال تأثيره على إدارة الشركة الأم.

التكاليف الناجمة عن الصيانة تخفض من قيمة الصك بمقدار المصروفات على الصيانة. ومن الخدمات المصاحبة التي تؤثر على قيمة العقار توافر الكهرباء والماء أو القرب من الأسواق أو من وسائل الانتقال أو توفر خط الهاتف الأرضي أو خط الإنترنت وغير ذلك من الخدمات. وتختلف طبيعة الصيانة ونوعية الخدمات المصاحبة بحسب طبيعة الأصل الذي قد يكون عقارا يستخدم كفندق أو كمسكن أو كمتجر أو كمستودع... الخ.. أو يكون وسيلة نقل كسيارة أو باخرة أو طائرة... الخ. فكل منها لها من الخدمات المصاحبة التي تزيد من قيمتها، وما يزيد من قيمة شيء قد يخفض من قيمة آخر.. فالمخازن البعيدة من البحر أفضل من القريبة منها من ناحية تعرض المخزون إلى الرطوبة والفنادق التي على البحر أفضل من تلك البعيدة عنها، وهكذا. ويتأثر الإيجار بما يحيطه من البيئة القانونية والاقتصادية وغيرها، ومن ثم يمكن للإيجار أن يرتفع أو ينخفض بتلك البيئة. ومن مجالات صكوك الإجارة كل أنواع المنقولات القابلة للإيجار كالسيارة أو الطائرة أو البيت.

#### 1. صكوك المنافع:

هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المالك لعين موجودة، أو معيد الاستئجار من الباطن برضا المالك، خلال فترة الإيجار، أو وكيلهما، وذلك بغرض تمليك المنفعة -دون العين- لحاملي الصكوك من خلال تأجير الخدمة لهم خلال فترة معينة هي فترة صلاحية الصك. فيحق لهم ريع الأصل.

ويمكن أن يقوم مستأجر الأصل بموجب عقد الإيجار الأول بإصدار الصكوك خلال فترة الإيجار المحددة لإعادة التأجير من الباطن لحاملي الصكوك، طالما أن المالك لا يمانع من ذلك. أو في ملكية المنفعة للأصل المؤجر.

ويمكن أن يقوم مستأجر الأصل بموجب عقد الإيجار الأول بإصدار الصكوك خلال فترة الإيجار المحددة لإعادة التأجير من الباطن لحاملي الصكوك، طالما أن المالك لا يمانع من ذلك. أو في ملكية المنفعة للأصل المؤجر.

2. صكوك منافع الأعيان الموعودة (الموصوفة في الذمة)....

هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المالك أو المستأجر أو وكيلهما عن عين موصوفة في الذمة موعودة بإيجارها وذلك بغرض تمليك المنفعة لحاملي الصكوك من خلال تأجير الخدمة لهم خلال فترة صلاحية الصك..

ويتم إصدار الصكوك للأصول غير المستأجرة -في لحظة إصدار الصكوك- باعتبار الوعد بإيجارها في وقت مستقبلي يشار إليه في العقد. ويكون ذلك بناء على مبدأ المؤمنون عند شروطهم ما لم يحل حراما أو يحرم حلالا، وقياسا على السلم

المدفوعات التي يحصل عليها المالك بما يشمل الكلفة والريح، كما يمكن النص في العقد على بيع الأصل المؤجر في نهاية المدة إلي المستأجر، والعائد على صكوك الإجارة معروف ومحدد مسبقا وفق شروط استحقاق الربح في الشريعة الإسلامية.<sup>19</sup>

وتقسم إلى صكوك تتعلق بالأعيان وصكوك تتعلق بالمنافع: **أولاً:** صكوك الإجارة المتعلقة بالأعيان والأصول المؤجرة، هي صكوك تحمل قيمة متساوية، ويصدرها مالك العين المؤجرة أو وكيله. ومقصود المعاملة هو بيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيرها، بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر.<sup>20</sup>

"وعلى سبيل المثال يمكن أن تكون هنالك بناية مؤجرة، ويكون دخلها الشهري أو السنوي هو عائد حملة الصكوك الذين يعتبرون شركاء في ملكية البناية، وبالإضافة إلى عائد الإيجار فإن حامل الصك يمكنه بيع الصك.

وفي حالة بيع الصك فإن قيمة الصك تتوقف على عوامل سوقية كثيرة منها ما يلي:

#### أ. قوى العرض والطلب:

تتأثر قيمة خدمة الأصل المستأجر ارتفاعا وانخفاضاً بقوى العرض والطلب على تلك الخدمة في السوق. فإذا كان معدل الزيادة في الطلب على الخدمة موضوع الصك أكبر عن معدل الزيادة في عرضها، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصك، والعكس بالعكس.

#### ب. عمر الخدمة:

تتأثر قيمة الأصل بالعمر الافتراضي للأصل أو المدة الإيجارية المتبقية للخدمة المستأجرة. فمن المتوقع أن تتناقص قيمة الصك بتناقص العمر الافتراضي للأصل، والذي يتأثر بمجموعة العوامل التي تؤثر على قيمة الأصل سلبيًا وإيجابيًا.

إن طول أو قصر المدة الزمنية المتبقية للأصل المعاد استئجاره يؤثر على قيمة الصك؛ فإذا كان معدل الزيادة في قيمة الخدمة أكثر من معدل النقص في القيمة من جراء انقضاء جزء من عمر الأصل فإن من المتوقع أن ترتفع قيمة الخدمة باعتبار باقي المؤثرات ثابتة.

#### ج. كفاءة أداء الأصل:

إن كفاءة أداء الأصل يؤثر على قيمة الصك وسعره السوقي. فإذا كانت الكفاءة أعلى زادت قيمة الصك والعكس صحيح. ومما يزيد من الكفاءة توفر الصيانة اللازمة للأصل، وتوفر الخدمات المصاحبة وفعاليتها. وعلى سبيل المثال فإن حسن صيانة المبنى تزيد من قيمة الأصل بحسب ما يضيف إلى العقار من القيمة. فالعقار المصان يوجز بقيمة أعلى من غير المصان غير أن

مع تقديم الثمن في التعاقد على موصوف في الذمة وعلى تسليمه في ظرف مستقبل من الزمان.

3. صكوك الخدمات من المتعهد:-

هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها متعهد بتوفير أو بيع خدمات موصوفة في الذمة ويتم بيع تلك الخدمات في شكل صكوك ليصبح حاملوها هم ملاك تلك الخدمات ويحصلون على عوائد بيعها في الأسواق. والمثال على ذلك هو توفير برامج تعليمية أو صحية في الجامعات أو المستشفيات. ويسهم حملة الصكوك في تمويل البرامج التعليمية أو الصحية ومتطلباتها حتى تكون جاهزة لطالبيها من طلاب العلم أو المرضى. وتكون حصيلة بيع تلك البرامج للمستفيدين منها هو الربح العائد لحملة الصكوك.

4. صكوك الخدمات المتاحة:

هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها متعهد أو وكيل تتوفر لديه خدمات تباع لحاملي الصكوك ويصبح من حق مالكيها بيعها..<sup>21</sup>

ثالثاً: صكوك السلم:

تستثمر حصيلتها في شراء سلع يجري تسلمها في المستقبل. أما صكوك الاستصناع فتخصص الحصيلة لتصنيع وبيع المعدات والآلات والأدوات الصناعية ثم بيعها للراغبين فيها. وفي كل هذه الصور للصكوك وغيرها من الصور الأخرى (صكوك المتاجرة والأسهم) نلاحظ

استمرار تملك موجودات لها قيم مالية، وهذا الاستمرار يتضمن مسؤولية من المالك لما يقع على هذه الأعيان المالية من مخاطر، مثل انخفاض القيمة السوقية لبضاعة المضاربة، أو للأصول المؤجرة كما في الإجارة أو انخفاض القيمة السوقية لبضاعة السلم وآلات الاستصناع، وهذا ما يسمى في الفقه بالغرم، وهو الذي يبيح الربح الحلال، للقاعدة: "الغرم بالغرم"<sup>22</sup>

كما تختلف تقسيمات أنواع الصكوك بحسب اختلاف اعتبارات التقسيم وذلك أن مستند التقسيم قد يكون العقود الجزئية المؤطرة لهيكله الصكوك، فمنها صكوك ملكية الموجودات المؤجرة ومنها صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة، وصكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة وصكوك ملكية الخدمات من طرف معين وصكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة<sup>23</sup> وقد جاء في قانون الصكوك الأردني تقسيم الصكوك باعتبار العقد الذي استخدم في تنظيمها كما هو موضح في نشرة الإصدار فنصت المادة الثانية من القانون على ما يلي:

أ - تصدر صكوك التمويل الإسلامي بموجب العقود التالية:  
1- الإجارة  
2- المضاربة أو المقارضة

3- المرابحة

4- المشاركة

5- السلم

6- الاستصناع

7- بيع حق المنفعة

8- أي عقد آخر تجيزه الهيئة (المقصود هيئة الرقابة الشرعية المركزية، وهذا يعنى أن القانون قد اجاز لهيئة الرقابة الشرعية أن تضيف أي صيغة ترى انها تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية، وعليه يكون الضابط لأنواع الصكوك معياران 1- المعيار الشرعي وتحدده الهيئة. 2- معيار اقتصادي تحدده الدراسات الاستثمارية ومجالس المفوضين.

**المطلب الخامس: حجم سوق الصكوك بحسب آخر الإحصائيات**

• ارتفعت الإصدارات العالمية بنسبة 69% في الشهور التسعة الأولى من سنة 2012م مقارنة بسنة 2011 لتصل 109 بليون دولار أمريكي - وفقاً لتحليلات زاوية لرصد الصكوك (الربع الثالث من سنة 2012م) -

• تركزت إصدارات الصكوك في منطقتين، جنوب شرق آسيا (بشكل أساسي ماليزيا بنسبة 69.8% والشرق الأوسط (قطر بشكل أساسي).

• الصكوك السيادية سيطرت على الإصدارات المدرجة في الأسواق العالمية.

• حصل قطاع الحكومات على أكبر مبلغ من تمويل الصكوك وبلغ 28.427 مليار دولار أمريكي، يليه قطاع الخدمات المالية 4.547 مليار دولار ثم قطاع مستلزمات الطاقة وقطاع الاتصالات 1.968 دولار و1.813 دولار أمريكي على التوالي.<sup>24</sup>

وقد أكد تقرير أعدته شركة بينك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة التمويل الكويتي، أن ماليزيا لا تزال تحتل المرتبة الأولى من حيث تطوير وزيادة سوق الصكوك عالمياً، كما حافظت ماليزيا على المرتبة الأولى لإصدارات الصكوك بحصة سوقية بنسبة 71% كما في تموز 2012م (مقارنة ب73% في عام 2011م) ولا تزال بورصة ماليزيا تحتل مقدمة قائمة وجهات إصدار الصكوك بإجمالي 99.6 مليار رينغيت ماليزي 31.7 مليار دولار كما في تموز 2012م<sup>25</sup>، كما تنوي مصر طرح صكوك تمويل إسلامية بقيمة تتراوح ما بين 4-6 مليارات دولار في الأسواق الخارجية عام 2013م بهدف تعزيز الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، والحد من عجز الموازنة العامة للدولة والبالغ نحو 170 مليار جنيه. وقد أكد سامي خلاف وكيل وزارة المالية المصرية على ضرورة إصدار

من البلاد، وحسب تقديرات مجلس الطاقة العالمي فإن احتياطات الأردن من مخزون الصخر الزيتي تصل ما يقارب (40) مليار طن مما يضعها كثاني أغنى دولة باحتياطات الزيت الصخري بعد كندا، والأولى على مستوى العالم بالاكشاف المؤكد بنسبة استخراج بترول تصل ما بين (8%-12%) من المحتوى ويمكن إنتاج (4) مليار طن بترول من الاحتياطي الحالي مما يضع نوعية الزيت الأردني من ناحية الاستخراج على قدم المساواة مع مثيلاتها الغربية في كلورادو في الولايات المتحدة، ويقدر أن هذه الكمية قد ترتفع إلى (20) مليار طن.

كما أن لإحتياطات التي يمكن استغلالها يسهل الوصول إليها، حيث إن معظمها في مناجم مكشوفة وسطحية.

وقد عدة شركات بإجراء مسوحات وتجارب في جنوب غرب عمان منها شركة سنكور الكندية، وذكرت الشركة وقتها إمكانية إنتاج ما يصل إلى ما يقارب (17000) برميل يوميا في 2006 و(67.000) برميل يوميا في عام 2011 ليصل إلى (210.000) برميل يوميا في 2014 وقد وقعت الحكومة الأردنية تحت رعاية رئيس الوزراء يوم 11 مايو 2010 اتفاقية امتياز باستخدام جزء من خام الصخر الزيتي المتواجد في منطقة عطارات ام القدران التي تبلغ مساحتها (41) كم لانتاج الزيت والطاقة الكهربائية مع شركة (استي انيرجي) الاستونية.<sup>29</sup>

وذكرت سلطة المصادر الطبيعية أنه بتاريخ 16 من آب 2009 وبحسب الاتفاقية ستقوم شركة شل بإنفاق ما يقرب من (430) مليون دولاراً على أعمال الدراسات والتقييم والعوائد التي تعتمد على تكاليف الاستثمار فيما فترة الانتاج تتراوح ما بين (12-20) سنة ومن المتوقع أن يستقطب استثماراً مباشراً تتراوح ما بين (20-25) مليار وذكرت سلطة المصادر الطبيعية أن شل بدأت وفق الاتفاقية بتاريخ 16 من آب 2009 وبحسب الاتفاقية ستقوم الشركة بإنفاق ما يقرب من (430) مليون دولاراً على أعمال الدراسات والتقييم والعوائد التي تعتمد على تكاليف الاستثمار فيما فترة الانتاج تتراوح ما بين (12-20) سنة ومن المتوقع أن يستقطب استثماراً مباشراً يتراوح ما بين (20-25) مليار دولار<sup>30</sup> ويتكون المشروع من مرحلتين الأولى مرحلة الدراسات والتقييم ومن ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة الانتاج التجاري المتوقع أن يكون في عام 2022م، علماً بأن كلفة المشروع لحين الوصول إلى مراحل الانتاج ضخمة وتقدر بعشرات المليارات من الدولارات<sup>31</sup> مؤخراً وقت الحكومة مع الشركة السعودية العربية للصخر الزيتي في عمان اتفاقية امتياز التطوير السطحي للصخر الزيتي الأردني بقيمة استثمار قيمته حوالي مليار دولار<sup>32</sup> وبموجب الاتفاقية تمنح الحكومة الشركة السعودية العربية للصخر الزيتي (ساكوس) الحق الحصري

قانون الصكوك الإسلامية السيادية ولائحته التنفيذية وذلك لغايات تعزيز الاحتياطات الأجنبية وسد عجز الموازنة<sup>26</sup> وفي الإمارات العربية المتحدة تم إدراج صكوك "طيران الإمارات" بمليار دولار في ناسداك دبي البورصة العالمية للمنطقة، وعقب هذه الخطوة ارتفعت القيمة الاسمية للصكوك المدرجة في سوق رأس المال بإمارة دبي عقب هذه الخطوة إلى 10.625 مليار دولار لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً بين مراكز إدراج الصكوك.<sup>27</sup>

كما قامت "السعودية للكهرباء" وهي أكبر مرفق عام بالخليج العربي صكوكاً إسلامية مكونة من شريحتين بعد طلب قوي من المستثمرين على الصفقة، بحيث تكون كل من الشريحتين بحجم قياسي لا يقل عن 500 مليون دولار<sup>28</sup>.

كل ما سبق لا لزوم له في الحث، وكان يكفي أن يقتبس منه الباحث ما يحتاجه عند بحثه جزئية تحتاج إلى نص من قانون الصكوك

#### صكوك التمويل الإسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية

أصدرت المملكة الأردنية الهاشمية قانوناً سنة 1981 اسمه قانون سندات المقارضة وهي أول خطوة تشريعية على مستوى العالم الإسلامي في تبني فكرة صكوك التمويل الإسلامي، وإن كانت سميت بالسندات بقصد إضافة لفظ المقارضة إليها وذلك لتحديد آلية عملها الشرعية، علماً أن قانون البنك الإسلامي الأردني الصادر سنة 1978 كان قد نص على مبدأ استخدام سندات المقارضة في الاستثمار، كان الدكتور عبد السلام العبادي قد افاض في الحديث عن هذه السندات في بحث قدمه للدورة الثالثة التي عقدت في عمان لمجمع الفقه الإسلامي الدولي والتي قررت بعد الإطلاع عليها تنظيم ندوة متخصصة عن سندات المقارضة وسندات الاستثمار عقدت بتاريخ 6-9 محرم 1408هـ الموافق 8/30-1987/9/2م في جدة / المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وقد بينت الندوة في بيانها الختامي وتوصياتها الدور الفعال لهذه السندات وخرجت بمجموعة من التوصيات لبدء دراسة جملة من بحوث هذه التوصيات والمشاركين والبحوث المقدمة للندوة، وقد عرضت توصيات الندوة وعدد من البحوث التي قدمت للندوة والتي أعدت للمجمع في دورته الرابعة... ويعد مداوات مطولة في هذا الموضوع والقرارات التي انتهى إليها المجمع بهذا الخصوص بقي الأمر على هذا الحال حتى عام 2012 حيث صدر قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (30) لسنة 2012.

((في الأردن، توجد كميات ضخمة جدا من الصخر الزيتي يمكن استغلالها تجارياً في المنطقتين الوسطى والشمالية الغربية

في موضوع الصخر الزيتي يمكن طرح المشروع في مناطق معينة مثلا نقول منطقة أم الغدران تبين وجود كميات من الصخر الزيتي ذات جدوى اقتصادية عالية ولنفترض أن استخراجها يحتاج إلى (3) مليارات دينار فإننا سنحقق جملة من الأهداف والمنافع أهمها:

1- تغطية حاجات المملكة من النفط حيث إن الصخر الزيتي هو صخر رسوبي يحتوي على مادة عضوية صلبة قابلة للإحتراق والتقطير تحتوي على نسبة من المواد العضوية الثقيلة التي تدخل في تركيبها النيتروجين والأكسجين والتي تسمى الكيروجين

متخللة بين حبيباتها هذه المادة العضوية التي يطلق عليها الكيروجين تتحلل وتخرج النفط عندما تتعرض إلى التسخين<sup>34</sup>.

2- الصخر الزيتي مصدر مهم للطاقة حيث إنه يحتوي على نسبة تزيد على 10% من الوزن على شكل نفط و5% على شكل غاز والقيمة الحرارية للصخر الزيتي حوالي (1500) كيلو كالوري لكل كغم مما يجعله مصدرا مهما للطاقة<sup>35</sup>.

3- التخفيف من عجز الموازنة العامة حيث تساهم مشاريع الصخر الزيتي في التخفيف من عجز الموازنة العامة وستعمل على اخراج المملكة من الأزمة المالية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها جراء عمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة للمشتقات النفطية.

4- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث إن إنتاج كميات تجارية من الصخر الزيتي سيساهم في زيادة الموارد المالية للدولة حيث إن تكلفة استخراج البرميل الواحد تتراوح ما بين (60-70) دولاراً ويتم بيعه بـ(110) دولارات تقريبا.

5- التخفيف من حدة الفقر والبطالة حيث يتطلب إنتاج الصخر الزيتي إقامة مصانع وعمل تصاميم وآليات للإستخراج ومن ثم الإنتاج والتوزيع والتسويق مما يساهم في إيجاد فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة.

6- التخفيف من حدة الاقتراض الخارجي، حيث إن معظم العجز في الموازنة العامة يرجع إلى الفاتورة النفطية وفاتورة الكهرباء، وبالتالي سوف نصل إلى إنتاج ذاتي مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطن وغيرها من الفوائد.

\* التكيف الفقهي:

يقصد بالتكيف الفقهي: الوصف الذي يضيفه الفقهاء على المعاملة في ضوء ما يترتب عليها من آثار فهي عملية توصيف للمعاملة لإعطائها حكما ينطبق على حالة معينة.

وقبل الحديث عن التكيف الفقهي لا بد لنا من بيان الآلية القانونية لتمويل استخراج الصخر الزيتي من خلال نظام الصكوك الإسلامية

(امتياز) لاستخراج الصخر الزيتي وتطويره لإنتاج البترول في منطقة امتيازها في منطقة عطارات أم الغدران على أرض تصل مساحتها إلى (11) كم<sup>32</sup> ان الملاحظ في مثل هذه المشاريع أن العائق الأكبر يكمن في عدم القدرة على تمويل استخراج الزيت الصخري من مصادر الحكومة المالية وحدها حيث إنه عملية استثمارية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وشركات عملاقة قادرة على دفع تكاليف الاستخراج من البداية، غير منتظرة الربح السريع مباشرة ولكن إذا نجحت عملية الاستخراج وتمت وفق ما هو مخطط لها وتم إعداد الدراسات الصحيحة، وظهرت النتائج على وفقها فإن المردود سيكون كبيرا ومجديا بشكل واضح من الناحية الإقتصادية.

ان الملاحظ في مثل هذه المشاريع أن العائق الأكبر يكمن في عدم القدرة على تمويل استخراج الزيت الصخري من مصادر الحكومة المالية وحدها حيث أنه عملية استثمارية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وشركات عملاقة قادرة على دفع تكاليف الاستخراج من البداية، غير منتظرة الربح السريع مباشرة ولكن إذا نجحت عملية الاستخراج وتمت وفق ما هو مخطط لها وتم إعداد الدراسات الصحيحة، وظهرت النتائج على وفقها فإن المردود سيكون كبيرا ومجديا بشكل واضح من الناحية الإقتصادية.

إن الملاحظ في حالات الاستثمار السابقة انها لا تضيف الكثير من النتائج التي تلمسها الدولة أو المواطن، فهي تقتصر في غالبيتها على تشغيل المواطن وفرض الضرائب والرسوم وإعطاء حق الامتياز الحصري للشركة المستثمرة، وقيامها ببيع منتجاتها إلينا ولكن بأسعار منافسة، مما يعني اننا عدنا إلى ذات المربع الذي انطلقنا منه ولكن بتحسين طفيف غير ملحوظ.

في المقابل إذا طلبنا من الحكومة أن تقوم بهذه العملية فإننا سنصطدم كما ذكرنا سابقا بعجز الموازنة عن تغطية النفقات اللازمة لمشاريع الدولة، فكيف لها أن تدخل استثمارا بهذا الحجم فما هو الحل؟

يعتبر نظام صكوك التمويل الإسلامي أحد أبرز صيغ التمويل القادرة على إيجاد حل لكثير من المشاكل المتعلقة بنقص السيولة وفتح الآفاق أمام الفرص الاستثمارية وحل مشكلات البنية التحتية، وتوفير السيولة اللازمة إما لإنشاء مشاريع أو لتسييل مشاريع قائمة وهي أشبه ما تكون بالخصخصة المؤقتة.

حيث نجحت الكثير من دول العالم مثل تركيا وماليزيا وغيرها في استخدام هذا الأسلوب وكان له أكبر الأثر في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن وتوفير السيولة اللازمة لإنشاء المشاريع أو حتى حل مشكلات في الموازنة العامة للدولة نتيجة لتسييل مشاريع قائمة ستعود في النهاية إلى الدولة.

- آلية تطبيق تمويل مشاريع الطاقة (الصخر الزيتي) من خلال نظام الصكوك وفقاً للقانون الأردني:

عرف قانون صكوك التمويل الإسلامي الصكوك بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية المشروع تصدر بأسماء مالكيها مقابل ما يقدمون من أموال لتنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق العائد لمدة تحدد في نشرة الإصدار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها<sup>36</sup> وهذا يعني أن الصكوك التي هي وثائق تمثل قيمة متساوية تمثل شراكة في مشروع بنسبة شائعة، وعليه يدخل حامل الصك بصفته شريكاً ويتحمل مسؤولية الشريك غراماً وغنائماً.

تصدر هذه الصكوك باسم مالكيها مقابل تقديم رأس المال اللازم لإنشاء المشروع والذي لم يكن هذا المشروع موجوداً ابتداءً حيث ساهم هذا التمويل بإنشاء مشروع بهدف استغلاله لتحقيق العوائد والأرباح وهذا يعني أن المشروع لا بد له من جدوى اقتصادية تعود على مالكي الصكوك ولمدة محددة يتم الإتفاق عليها بموجب نشرة الإصدار وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذي تتحقق منه هيئة الرقابة الشرعية.

كما حددت المادة (8) نوعية العقود التي تصدر الصكوك بموجبها حيث نصت على ما يلي: "تصدر صكوك التمويل الإسلامي بموجب أي من العقود التالية:

- 1- الإجارة.
- 2- المضاربة أو المقارضة.
- 3- المرابحة.
- 4- المشاركة.
- 5- السلم.
- 6- الاستصناع.
- 7- بيع حق المنفعة.
- 8- أي عقد آخر تجيزه الهيئة.

وهذا يعني أن القانون تمتع بالمرونة فذكر العقود السابقة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر لأنه أجاز أي عقد موافق لأحكام الشريعة توافق عليه هيئة الرقابة الشرعية. تكرر بعد أن يتم حذف نص قانون صكوك التمويل، فلا بد هنا عند الحديث عن التطبيق العملي من الإبقاء على جزئية في القانون لإعطاء فكرة للقارئ عن النصوص القانونية التي سيتم التطبيق عليها.

كما نص القانون على الجهات التي لها صلاحية إصدار صكوك التمويل الإسلامي إما مباشرة أو من خلال الشركة ذات الغرض الخاص وذكر منها:

أ- الحكومة.

ب- المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة بعد

أخذ موافقة مجلس الوزراء

ت- البنوك الإسلامية وغيرها.

وتعتبر صكوك التمويل الإسلامي التي تصدرها الحكومة صكوكاً حكومية<sup>37</sup> وقد اشترط المشرع في المشروع أن يكون مدراً للدخل وله استقلالية كاملة عن المشروعات الأخرى الخاصة بالجهة المصدرة وكذا أن تكون حساباته المالية مستقلة أيضاً وتظهر في نهاية السنة المالية مركزه المالي ونتائج أعماله<sup>38</sup> كما تقوم الجهة المصدرة بطرح صكوك التمويل الإسلامي بموجب نشرة إصدار خاصة لهذه الغاية.

أما عملية الإطفاء فإنها تتم إما بانتهاء المشروع أو انتهاء المدة الزمنية المقررة له.

وعليه تقوم الحكومة بطرح صكوك تمويل إسلامي بقيمة مليار دينار مثلاً لاستخراج الصخر الزيتي من منطقة معينة بعد أخذ موافقة مجلس المفوضين وبعد إجازة هيئة الرقابة الشرعية لها كما نصت على ذلك المادة (8/ج) من قانون الصكوك<sup>39</sup> ويحدد في نشرة الإصدار كافة الشروط الواجب توافرها فيه والتي نصت عليها المادة (14/هـ) من القانون<sup>40</sup> تكون هذه الصكوك قابلة للتداول وتحدد آلية العمل من خلال نشرة الإصدار، يتم الاكتتاب بهذه الصكوك من خلال البنوك وعلى البنوك التي يجري الاكتتاب من خلالها تسليم المكتب نسخة ورقية أو إلكترونية من نشرة الإصدار قبل قبول طلب الاكتتاب<sup>41</sup> يتم الاكتتاب وفق السعر المبين في نشرة الإصدار المحدد من قبل الجهة المصدرة<sup>42</sup> وهنا تبدأ الحكومة بطرح عطاء للتنفيذ عن الصخر الزيتي والذي حددت تكلفته ورصدت المبالغ اللازمة خلال عملية طرح الصكوك.

تبدأ الشركة بالتنقيب والاستخراج كما تقوم بإعادة الصنيع وحسب الاتفاق، ومن هنا يكون التكليف الفقهي أنها عملية استصناع فيها الاستخراج وفيها إعادة التصنيع حتى يصل إلى مرحلة البيع وعند البدء بعملية البيع يدخل مالكو الصكوك بصفة شراكة مع الحكومة في عملية البيع بصفتهم شريكاً في الأرباح والخسائر والتي قد ترتفع وقد تنخفض وهنا تبدأ الحكومة بطرح عطاء للتنقيب عن الصخر الزيتي والذي حددت تكلفته ورصدت المبالغ اللازمة خلال عملية طرح الصكوك.

تقوم الفكرة في هذه العملية على أساس قيام الحكومة من خلال شركات التنقيب باستخراج الصخر الزيتي ومن ثم إعادة إنتاج الزيت واستخراجه، ومن ثم تتم عملية بيعه داخلياً وتصديره خارجياً..

ترد عدة احتمالات على التكليف الفقهي لهذه المعاملة:-<sup>43</sup> بداية لا بد من القول باستبعاد فكرة صكوك الإجارة لأن الإجارة بيع منفعة وما يجري هنا هو تجارة بالأعيان وهناك آلية

العادي في جواز كون الثمن ائتمانيا لا يجب تعجيله كما في السلم وفي هاتين الخاصيتين يتبين أن أهميه الاستصناع في طريقة الاستثمار الاسلامي اليوم كبيره جدا اذا مورس بخبرة تجارية بصيرة في الأسواق<sup>48</sup> وبناء على ذلك يمكن اليوم استخدام صكوك الاستصناع في تمويل مشاريع الطاقة، حيث يدخل الانتاج والتصنيع في هذه العملية. وقد أجاز نظام عقود صكوك التمويل الاسلامي رقم (45) لسنة 2014 إدراج صكوك الاستصناع ضمن عقود صكوك التمويل الاسلامي والذي عرفها بأنها وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلها في تصنيع سلعة ويصبح المصنوع مملوكا لمالكي الصكوك ويتحقق لهم الربح في هذا الشيء المصنوع بأي شكل مدر للدخل<sup>49</sup> ومن المعلوم هنا أن استخراج الصخر الزيتي هو عملية تصنيع حيث إن هذه العملية تمر بالعديد من الخطوات لاتمامها حيث يتم تعدينها ومن ثم تحويلها إلى نפט أو طاقة كهربائية ويمكن تعدين الصخر الزيتي إما بطريقة التعدين السطحي أو بطريقة التعدين الباطني.

وهناك عمليات أخرى للتقطير السطحي التقليدية وكذا التقطير الباطني وهناك عمليات انحلال حراري وتغيير كيميائي إلى أن يبدأ الكيروجين داخل الصخور بالتحول إلى الحالة السائلة وينفصل عن الصخور كمادة تشبه النفط.... الخ<sup>50</sup> وهذا يدل على أن عملية التصنيع تدخل في الاستخراج إلى أن يتحول إلى نפט خام يتم بيعه وإدخاله في الصناعات الأخرى.

تبدأ الشركة بالتقيب والاستخراج كما تقوم بإعادة الصنيع وحسب الاتفاق، ومن هنا يكون التكييف الفقهي أنها عملية استصناع فيها الاستخراج وفيها إعادة التصنيع حتى يصل إلى مرحلة البيع عند البدء بعملية البيع يدخل مالكو الصكوك بصفة شراكة مع الحكومة في عملية البيع شريكا في الارباح والخسائر والتي قد ترتفع وقد تنخفض.

ثم يبدأ الانتاج وتبدأ عمليات البيع وهنا تنتقل إلى مضاربة<sup>51</sup> والمضاربة مأخوذة من ضرب في الارض يضرب ضرباً، وضرباً أي خرج منها تاجراً أو غازياً، وقيل سار في ابتغاء الرزق فالمضاربة في أصل اللغة تقي المخرج السعي في الأرض طلبنا للرزق، أما المضاربة اصطلاحاً فهي أن يدفع إنسان ماله إلى آخر يتحر فيه الربح بينهما، قدم فيها أحد الأطراف رأس المال وقدم الطرف الآخر العمل - فالذي قدم رأس المال هم حملة الصكوك والذي قدم العمل هي الحكومة من خلال شركات التقيب وما يتأتى من أرباح يقسم حسب الاتفاق أما الخسارة فإنها تكون على رب المال وحده وهم حملة الصكوك ومن هنا أجاز قانون صكوك التمويل الاسلامي في المادة (22/ب) للحكومة ولأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة ولأي جهة أخرى

للوصول إلى هذه العين والتجارة بها كما يستبعد فكرة السلم لأن السلم بيع أجل بعاجل وهنا لا يقوم حمله الصكوك بشراء شيء مؤجل يخرج في وقت معين كما أن السلم يتعلق بالمحاصيل الزراعية في الأغلب الأعم بخلاف ما هو واقع هنا، فلا بد من التملك والدخول في المخاطرة.

إلا أن التكييف الأقرب وفق وجهة نظر الباحث أنها تبدأ بصورة استصناع ثم تنتقل إلى مضاربة ومشاركة تنتهي بالتمليك من خلال إطفاء الصكوك بداية الاستصناع:

1- الاستصناع: نبدأ المشروع بصورة استصناع حيث يطلب حملة الصكوك من الحكومة أو الشركة القيام بعملية الاستخراج والتصنيع وفق المواصفات المحددة ((والاستصناع عقد على مبيع في الذمة<sup>44</sup> وهذا يعني أن الاستصناع ليس موجوداً عند الاتفاق، وانما سيوجد فيما بعد، فالمبيع ثابت في الذمة وليس حاضراً، وهنا المادة المطلوبة وهي الزيت الصخري ليست موجودة وإنما ستوجد لاحقاً بعد عملية التصنيع. وقيل هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل<sup>45</sup> فقولهم شرط فيه العمل يعني أن الصانع لو أحضر العين المستصنعة ولم يقم بصنعها بذاته لم يجز ذلك، اما اذا لم يشترط العمل فإنه يصح أحضار العين من قبل أي شخص آخر وعرفة الزيلقي بقوله: الاستصناع طلب الصنعة وهو ان يقول لصاحب خف... اصنع لي خفاً طواله كذا وسعته كذا<sup>46</sup> ويعطي الثمن المسمى أولاً يعطي شيئاً فيعقد الآخر معه وهذا دليل على أنه يجوز في الاستصناع نقد الثمن عند الاتفاق او تأجيله إلى ما بعد ذلك، فلا يشترط فيه تعجيل الثمن. وهنا يمكن عند الدفع للشركة المحال عليها العطاء وضع الدفعة الأولى وتأجيل الباقي على دفعات أو اقساط بخلاف السلم. والاستصناع جائز عند الفقهاء من حيث المبدأ وان كانوا قد اختلفوا في تكييفه الفقهي هو سلم أم عقد مستقل بذاته، أم وعد إلا أنه جائز من الناحية الشرعية عند الفقهاء وقد استفاضوا في الحديث عنه في كتبهم<sup>47</sup> وقد برزت أهمية عقد الاستصناع في النظام المصرفي الاسلامي من ناحيتين:

أولاً: إن عقد الاستصناع لم يعد محصوراً كما كان في الماضي في نطاق الحاجات الفردية الشخصية التي كانت هي العامل الأساسي في وجوده وتعارفه، حيث يحتاج الشخص إلى شيء كمواصفات خاصة لا توجد عادة في المتداول العام من السلع، بل اصبح من الممكن ان ينطلق إلى آفاق المصنوعات في نطاقها الواسع في عصر الانفجار الصناعي هذا بالكميات الضخمة الهائلة التي تنظمها التجارة إلى مختلف بلاد العالم.

ثانياً: إن عقد الاستصناع قد يجمع بين خاصيتين هي بيع السلم في جواز وروده على بيع معدوم، وخاصة البيع المطلق

القطاع العام وبالتالي فإن الأرباح العائدة للمواطنين ستصرف في داخل الدولة مما يزيد في حركة الاقتصاد والاستثمار الداخلي.

6- تفتح هذه الآلية فرصا استثمارية للمواطن وتمكنه من تصريف استثماراته بشكل امن خاصة حينما تكون هذه الصكوك تحت مظلة الحكومة وبنكها المركزي مما يعطي مزيدا من الثقة عند التمويل والاستثمار .

7- تعمل هذه الآلية على تخفيف عبئ الموازنة العامه خاصة واننا نعلم بأن غالبية عجز الموازنة ناجم عن ارتفاع الفاتورة النفطية، وتصبح المملكة منتجا للطاقة بدلا من استيرادها وتحمل تبعاتها ومن مصادر داخلية.

8- تعمل هذه الآلية على التخفيف من عبئ الدين الداخلي الذي ينجم عن قيام الحكومة بالاقتراض من البنوك، حيث يدخل المواطن في هذه الحالة شريكا وليس دائنا ويحصل على ارباح وليس فوائد مما يحقق الراحة للدولة والفرد.

9- جمع هذا العقد بين عقود متعددة هي الاستصناع والشركة المتناقصة المنتهية بالتملك.

10- لا إشكال من الناحية الشرعية في وجود أكثر من عقد في عقد واحد تماما كما يحصل في المرابحة للأمر بالشراء والمشاركة المتناقصة وغيرها.

11- يمكن تأسيس صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار حماية لرؤوس الأموال المقدمة، وتحقيقا لمزيد من الثقة عند الاستثمار، ولا اشكال في ذلك من الناحية الشرعية.

#### - التوصيات:

1- دعم المؤسسات الحكومية وتشجيعها على طرح صكوك التمويل الاسلامي لمشاريع البنية التحتية وعلى رأسها مشاريع الطاقة التي تمثل بعدا اقتصاديا.

2- بناء الثقة بين المواطنين والقطاع العام لدعم فكرة تمويل المشاريع من خلال القطاع الخاص ( المواطنين)

3- المبادرة بتمويل مشاريع الطاقة وسرعة تنفيذها من خلال التشجيع على طرح صكوك التمويل الاسلامي.

4- زيادة وعي المواطن فيما يخص مسؤولياته تجاه القطاع العام إضافة إلى تحقيقه الأرباح من خلال هذه المساهمة.

زيادة فرص الاستثمار نتيجة لزيادة السيولة التي تم توفرها من خلال دخول المواطنين في مشاريع الصكوك ودخولهم بصفة شراكة مع الدولة مما يزيد من حجم السيولة المتاحة للاستثمار والتي تغطي مشاريع البنية التحتية.

مصدرة لصكوك التمويل الاسلامي تأسيس صندوق لمواجهة مخاطر الاستثمار في المشروع على أن توزع موجودات هذا الصندوق عند الإطفاء على مالكي الصكوك بقرار مشترك من المجلس والهيئة على أن يضمن ذلك في نشرة الإصدار.<sup>52</sup>

ففي حال تعثر المشروع في زمن معين يمكن تعويض الخسائر من هذا الصندوق حتى يبقى المشروع قائما و لا يدخل في مرحلة التعثر والخسارة.

ففي حال تعثر المشروع في زمن معين يمكن تعويض الخسائر من هذا الصندوق حتى يبقى المشروع قائما و لا يدخل في مرحلة التعثر والخسارة.

ثم تنتقل إلى مشاركة متناقصة منتهية بالتملك حيث يصبح حملة الصكوك مشاركين في الأرباح والخسائر وكذا الحكومة ثم يتنازلون عن قيمة الصكوك شيئا فشيئا من خلال الإطفاء التدريجي لرأس المال المقدم فتؤول الملكية والمنفعة والعوائد بكاملها في نهاية الأمر إلى الحكومة.

وهكذا يمكن القول بأن هذا النظام قادر على الإبقاء بحاجات الأردن وتوفير السيولة اللازمة ومشاركة المواطنين في تحمل المسؤوليات غرما وغنما.

#### النتائج والتوصيات:

1- تعتبر صكوك التمويل الاسلامي أداة فاعلة في تمويل المشاريع وسد عجز السيولة المالية عند تمويل المشاريع الرأسمالية.

2- تمكن الصكوك المواطنين من الاستفادة من المشاريع الحكومية مما يعزز من دخل الفرد ويزيد من قدرته المالية اضافة إلى اعتبار المواطن شريكا في المشروعات القومية للدولة.

3- تساهم الصكوك في دعم الناتج المحلي الاجمالي وذلك لقدرتها على تمويل مشاريع استخراج الثروات الطبيعية والتي منع من استخراجها نقص السيولة المالية من جهة وقلة الخبرات العملية من جهة أخرى.

4- يمكن تطبيق فكرة استخراج الصخر الزيتي من خلال نظام صكوك التمويل الاسلامي مما يوفر على المملكة الكثير من نفقات المشروعات الرأسمالية من جهة وفاتورة الطاقة من جهة أخرى.

5- يدخل المواطن كشريك لمدة محدودة مع القطاع العام بدلا من دخول الشركات الاجنبية وحدها في العملية بصفة شراكة مع

## الهوامش

1. ابن منظور، ج، لسان العرب 379/2 - بيروت، دار إحياء التراث العربي.
2. مسعود، ج، الرائد ص 226 - بيروت، دار العلم للملايين ط5/1986.
3. عمر، م، "الصكوك الإسلامية" (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها - الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي - الشارقة.
4. سراج، م، النظام المصرفي الإسلامي، ص272 دار الثقافة، القاهرة، 19.
5. العبادي، ع، سندات المقارضة ص4 نقلا عن المصعبي، عبد الملك منصور "الصكوك".
6. قانون صكوك التمويل الإسلامي لسنة 2012 - المملكة الأردنية الهاشمية
7. بن عيد، م. "الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها ص5 بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة 19 الشارقة - الإمارات العربية المتحدة.
8. الدماغ، ز، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ص68 ط1/ 2012 دار الثقافة - عمان - الأردن.
9. عمر، محمد عبد الحلیم، الصكوك الإسلامية (التوريق) ص5 بحث مقدم لدورة مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة 19 - الشارقة.
10. قحف، منذر سندات الإجارة والأعيان المؤجرة ص34 (جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).
11. عبد العزيز، أ، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها ص3 بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي - الشارقة.
12. القرة داغي، ع، الصكوك الإسلامية "التوريق" وتطبيقاتها المعاصرة - دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية- بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي - الشارقة.
13. بن عيد، م، الصكوك الإسلامية ص5-6.
14. عمر، م، الصكوك الإسلامية ص7 مرجع سابق.
15. ألاجري، م، وأبو زيد، "الصكوك قضايا فقهية واقتصادية" بحث مقدم للدورة 19 مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص7.
16. شبير، م، المعاملات المالية المعاصرة ص215 دار النفائس، عمان، الأردن.
17. المرجع السابق نفس الصفحة. وعربيات، و، المصارف الإسلامية، النظرية والتطبيق ص190 دار الثقافة، عمان، الأردن.
18. عبد الملك منصور، الصكوك، ص10.
19. المرجع السابق نفس الصفحة.
20. فرح، ع، الصكوك وتمويل التنمية ص2-3.
21. المرجع السابق فرح، عبد الفتاح محمد، الصكوك وتمويل التنمية ص4-6.
22. عبد الملك منصور، الصكوك، ص10.
23. دورة صكوك التمويل الإسلامي من المفهوم إلى مراحل التطبيق والمعالجات المحاسبية من 26-27 تشرين الثاني 2012 مركز دراية ص4.
24. المرجع السابق ص6.
25. صحيفة الدستور الأردنية، عدد رقم (16277) الثلاثاء 6 تشرين الثاني 2012 م ص22.
26. المرجع السابق نفس الصفحة
27. جريدة الدستور عدد رقم (16417) الثلاثاء آذار 2013 مص26 صيرفة اسلامية.
28. المرجع السابق نفس الصفحة.
29. whttllar.wikipedia.org، الصخر الزيتي.
30. Arab petroleum Aesearch center 2003 sordiain Arab oil paris in 2003 qas directory.
31. رئيس الوزراء ونظيره الاستوني يحضران حفل توقيع اتفاقية استغلال الصخر الزيتي، شؤون محلية / وكالة عمون الإخبار. mandaralra.com.
32. جريدة الغد الأردنية، الخميس 13/ آذار 201.
33. Ar.wikipdia.org صخر زيتي.
34. المرجع السابق.
35. قانون صكوك التمويل الاسلامي رقم (30) لسنة 2012.
36. المرجع السابق مادة (18).
37. قانون صكوك التمويل الاسلامي مادة (13).
38. قانون صكوك التمويل الاسلامي رقم (30) لسنة (2012).
39. المرجع السابق
40. تعليمات إصدار صكوك التمويل الاسلامي وتسجيلها لسنة (2013) وملحقها المادة (15).
41. المرجع السابق.
42. الدريني، م، النظريات الفقهية ص15.
43. الكاساني، بدائع الصنائع 3/5 دار الكتب العلمية - بيروت ط2 1986.
44. المرجع السابق نفس الصفحة.
45. الزيلقي، تبين الحقائق ع/526 دار الكتب العلمية ط1/1420هـ - 2000م.
46. داما افندي، عبد الرحمن بن محمد، مجمع الانهر ج/149 - دار الكتب العلمية، زين بن ابراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق 185/6 - دار المعرفة بيروت ابو عبد الله، مالك بن انس الأصبحي، المدونة الكبرى، برواية سننون عن الإمام مالك 3/68 دار الكتب العلمية، ط1/1415هـ.
47. الشربيني، شمس الدين، محمد الخطيب، مغني المنهاج إلى معرفة الفاظ المنهاج 149/2-150 ابن قدامة، أبو احمد عبد الله احمد، المغني 4/248- دار الكتاب الاسلامي القاهرة.
48. نظام عقود صكوك التمويل الاسلامي رقم (45) لسنة 2014.
49. www.enefit.jo / العمليات والتكنولوجيا.
50. الزرقا، مصطفى أحمد، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الاسلامية المعاصرة ص 30، المعهد الاسلامي للبحث والتدريب في البنك الاسلامي للتنمية - جدة- السعودية ط1/1416 هـ.
51. ابن منظور، لسان العرب 4/113.

## المصادر والمراجع

الثقافة.

عمر، م، الصكوك الإسلامية "التوريق" وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها - الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي - الشارقة.

عمر، محمد عبد الحليم، الصكوك الإسلامية (التوريق)، بحث مقدم لدورة مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة 19 - الشارقة.

فرح، ع، الصكوك وتمويل التنمية ص2-3.

قحف، م. سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

القرة داغي، ع، الصكوك الإسلامية "التوريق" وتطبيقاتها المعاصرة - دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية - بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي - الشارقة.

الكاساني، (1986). بدائع الصنائع، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

مسعود، ج، (1986). الرائد، بيروت: دار العلم للملايين.

تعليمات إصدار صكوك التمويل الإسلامي وتسجيلها لسنة (2013) وملحقها المادة (15).

جريدة الدستور (2013) صيرفة اسلامية، عدد رقم (16417).

جريدة الغد الأردنية، الخميس 13/ آذار 201.

دورة صكوك التمويل الإسلامي من المفهوم إلى مراحل التطبيق والمعالجات المحاسبية من 26-27 تشرين الثاني 2012 مركز

دراسة ص4.

قانون صكوك التمويل الإسلامي لسنة 2012 - المملكة الأردنية الهاشمية

نظام عقود صكوك التمويل الإسلامي رقم (45) لسنة 2014.

Ar.wikipedia.org صخر زيتي.

Arab petroleum Aesearch center, (2003). sordiain Arab oil gas directory2003 paris in.

mandaralra.com.

whttllar.wikipedia.org، الصخر الزيتي.

www.enefit.jo / العمليات والتكنولوجيا.

ابن قدامة، أبو احمد عبد الله احمد، المغنى، دار الكتاب الاسلامي القاهرة.

ابن منظور، ج، لسان العرب. بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ابو عبد الله، م، (1415). المدونة الكبرى، برواية سحنون عن الإمام مالك، دار الكتب العلمية.

أجارحي، م، وأبو زيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية بحث مقدم للدورة 19 مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

أعبادي، ع، سندات المقارضة.

بن ابراهيم، ز، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، بيروت: دار المعرفة.

بن عيد، م. الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة 19 الشارقة - الإمارات العربية المتحدة.

داما افندي، ع، مجمع الانهر، دار الكتب العلمية.

الدريني، م، النظريات الفقهية ص15.

الدماغ، ز، (2012). الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، عمان: دار الثقافة.

الزرقا، م، (1416)، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الاسلامي للبحث والتدريب في البنك الاسلامي للتنمية - جدة- السعودية.

الزليقي، م (2000). تبيين الحقائق، دار الكتب العلمية.

سراج، م، النظام المصرفي الإسلامي، القاهرة: دار الثقافة، القاهرة.

شبير، م، المعاملات المالية المعاصرة، عمان: دار النفائس.

الشريبي، ش. والخطيب، م، مغنى المنهاج إلى معرفة الفاظ المنهاج.

عبد العزيز، أ، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي - الشارقة.

عبدالملك منصور، الصكوك، ص10.

عريبات، و، المصارف الإسلامية، النظرية والتطبيق، عمان: دار

## Financing of energy projects in Jordan through Islamic financing stocks

*Wael M. Arabiyat \**

### ABSTRACT

This search address subjects considered from the most important subjects which states need in this status quo and witness many conflicts on it, Its "power the resources distributed on all the world, the research indicate that there are great amounts of oily rocks in Jordan, but the problem is how to mine it, and the financial burden is the main pillar in this project.

The mechanisms of Islamic finance have a great value in the world, since it have in the world, since it have the ability to solve the economic problem and provide the required obligations for a decent life to individual and society, this search focus on the Islamic instruments and its ability to finance the power projects. Also the search get the result that instruments are an effective device in finance projects, solve the deficit in financial liquidity, it ability to empower citizens to benefit from governmental projects which increased the income per capita also enhance gross domestic product (GDP). the existence of prominent law on instruments in Jordan will empower individuals an governments to apply this mechanism, find investment opportunities, solve the problems that facing citizens, especially the increase in electric and power bill, also the government that spend most of its budget in covering the cost of these bills.

This contract mix between a group of contracts (which allowed in Islam) and there is no problem in mixing it, also we can found a fund for facing investment threats (which allowed in Islam).

**Keywords:** Finance, Energy, Islamic stocks.

---

\* School of Sharia', The University of Jordan. Jordan. Received on 16/08/2015 and Accepted for Publication on 17/07/2016.